منظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الثالثة والستون ج٦٣/٣٤
البند ١٥-٦ من جدول الأعمال المؤقت ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٠
A63/34

تعديلات على اللائحة المالية

تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومعدل تواتر المراجعة الخارجية للحسابات

تقرير من الأمانة

١- اعتمدت جمعية الصحة العالمية الثانية والستون في أيار/ مايو ٢٠٠٩ تعديلات للائحة المالية للمنظمة تضمنت العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأحاطت علماً بعد ذلك بأن الأمر يتطلب تغيير معدل تواتر التحقق الذي يجريه مراجع الحسابات الخارجي للبيانات المالية للمنظمة. وإن كانت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لم تنص صراحة على التحقق السنوي فإن فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة أكد في اجتماعه المعقود في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ أنه ينبغي لجميع منظمات الأمم المتحدة أن تعمل بنظام المراجعة السنوية للحسابات لكي تضمن أقصى مصداقية وشفافية لبياناتها المالية المُعدة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

ولاية مراجع الحسابات الخارجي

٢- تبدأ من نهاية الثنائية الحالية مدة التعيين الراهنة للمراقب ومراجع الحسابات العام في الهند.[١] والطريقة المتبعة حالياً هي أن يُعرب المراجع الخارجي عن رأيه في مدى دقة البيانات المالية الثنائية السنوات، وأن يقدم رأيه هذا إلى جمعية الصحة طبقاً للمادتين ١٤-٨ و١٤-٩ من اللائحة المالية.

٣- ويستكمل هذا العمل باستعراضات سنوية للإجراءات المحاسبية والضوابط السارية في المنظمة، ويقدم مراجع الحسابات الخارجي على أساسها تقريراً إلى جمعية الصحة عن السنة الأولى من الثنائية.

٤- وستُدخل في المستقبل تعديلات على ولاية مراجع الحسابات الخارجي تنص على إجراء مراجعة سنوية للبيانات المالية للمنظمة. وسيبدأ العمل بهذه التعديلات عند التعيين المقبل لمراجع الحسابات الخارجي والذي ستنظر فيه جمعية الصحة في أيار/ مايو ٢٠١١.

---

١ انظر القرار ج ص ع٦٠-٧.

٥- وتعتزم الأمانة أيضاً عرض تعديل للمادتين ١٤-٨ و١٤-٩ من اللائحة المالية على نظر المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والعشرين بعد المائة المقرر عقدها في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. وما أن يعد المجلس التنفيذي قراراً به لجمعية الصحة العالمية الرابعة والستين المقرر عقدها في أيار/ مايو ٢٠١١ ستجرى المراجعة الخارجية للبيانات المالية بصفة سنوية اعتباراً من عام ٢٠١٢.

التقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٦- والآن كاد يكتمل تنفيذ المنظمة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لكن هناك مسألتين معلقتين يتعين حسمهما قبل أن يتسنى الالتزام التام بهذه المعايير وهما: أولاً، يجب الاعتماد التام على نظام الإدارة العالمي في المكتب الإقليمي لأفريقيا، وذلك ضماناً لتطبيق هذه المعايير تطبيقاً متسقاً ومنهجياً وكاملاً في جميع أنحاء المنظمة. ثانياً، يجب الانتهاء من جمع المعلومات المالية الكاملة عن الموجودات والأصول الثابتة في المنظمة والتحقق من صحتها، وذلك لكي يتسنى وضع كشف بالأصول المتبقية طبقاً للمعايير ذات الصلة (مثل جمع ومراجعة العدد المضبوط للأعوام التي استعملت فيها بالفعل الأصول الثابتة، وتحديد الإمدادات والمعدات المكدسة الجاهزة للوزع في حالات الطوارئ).

٧- وقد أحرزت المنظمة تقدماً ملحوظاً صوب العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لكن هذا العمل لا يمكن اعتباره منتهياً إلا بعد حسم المسألتين حسماً قاطعاً، وهذا متوقع لنهاية عام ٢٠١١. وعندئذ ستصدر المنظمة حساب الأصول والخصوم مع الالتزام بحذافير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وبذلك يتسنى ترحيل الأرصدة المتبقية إلى عام ٢٠١٢ وفقاً لتلك المعايير. وريثما يتم ذلك ستظل البيانات المالية ثنائية السنوات وتقدم طبقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، حتى وإن كانت غالبية عناصر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ستنفذ.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٨- جمعية الصحة مدعوة إلى أن تحيط علماً بهذا التقرير وخصوصاً بالوضع الانتقالي المذكور أعلاه بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

= = =